(واعلم) أنّ برهان حدوث العالَـم ينبني عندهم علـى إثبات أربعة مطالب:

الأوّل: إثبات زائد تتّصف به الأجرام①.

الثانـي: إثبات حدوث ذلك الزائد.

الثالث: إثبات كون الأجرام لا تنفكّ عن ذلك الزائد②.

الرابع: إثبات استحالة حوادث لا أوّل لـها③.

ثمّ الـمطلب الثاني منها -وهو حدوث الزائد- يتوقّف -أيضا- علـى أربعة أصول:

الأوّل: إبطال قيام ذلك الزائد بنفسه❹.

= واللازم باطل❶، فالـملزوم مثله، وإذا بطل (لـم يكـن لـه مـحدث) صدق نقيضه وهـو (أنّ لـه مُـحدِثًا)، وهـو الـمطلوب.

① قوله: (إثبات زائد تتّصف به الأجرام) أي وهو ضروريّ❷؛ إذ كلّ عاقل يـحسّ أنّ فـي ذاتـه معانـيَ زائـدةً عليهـا، كنطقه، وحركاته، وسكناته، وألوانه، واعتقاداته، ورؤيته، وغير ذلك❸.

② قوله: (إثبات كون الأجرام لا تنفكّ عن ذلك الزائد) هو ضروريّ أيضا؛ إذ لا يعقل جِرم غير متحرّك ولا ساكن مـثلا؛ إذ لو انفكّ عنهمـا لزم ارتفاع النقيضين، وهما حركة ولا حركة، وسكون ولا سكون.

③ قوله: (استحالة حوادث لا أوّل لـها) له أدلّة مذكورة فـي الكبرى وغيرها، أقربها أن تقول: إذا كان كلّ فرد مـن أفـراد الـحوادث حادثًا فـي نفسه فعدم جميعها ثابت فـي الأزل .... =

---

❶ فالترجيح بلا مرجّح باطل، لا بدّ أن تكون هنالك جهة مرجّحة لـجانب الوجود علـى جانب العدم؛ لأنّـه لـو تـرجّح الشيء بغير مرجّح للزم أن يكون أحد الأمرين الـمتساويين مساويًا لصاحبه وراجحًا عليه بلا سـبب، فتجتمـع الـمساواة مع الرجحان عندما ترجّح بلا سبب. وهو من اجتمـاع الضدّين، وهو اجتماع أمرين وجوديّين متضـادّين فـي آن واحـد، وهو مستحيل.

❷ فهذا الدليل بديهي، ليس نظريا، لا يحتاج لدليل.

❸ فكلّ عاقل لـمّـا يرجع إلـى الوجدان يـجد أنّ هنالك معانـي تقوم به زائدة علـى ذاته، تارة يقوم به العلم، تارة يقوم به الجهل، تارة تقوم به القدرة، تارة يقوم به العجز، تارة تقوم به الإرادة، تارة يقوم به الاضطرار (عدم الإرادة)، تقوم به الحياة، يقوم به الـموت.

❹ فكونه قائمًـا بنفسه يؤدّي إلـى الانفكاك بين الـجِرم والعرض.

الثانـي: إبطال انتقاله①. الثالث: إبطال كمونه وظهوره②. الرابع: إثبات استحالة عدم القديم③.

فمجموع الأصول التي ينبني عليها حدوث العالم سبعة④ كمـا مرّ.

= ثمّ لا يـخلو: إمّا أن يقارن ذلك العدمَ فردٌ من الأفراد الـحادثة أو لا: فإن قارنه لزم اجتمـاع وجـود الشيـء مـع عدمـه، وهو مـحال بضرورة العقل، وإن لم يقارن ذلك العدمَ شيءٌ من تلك الأفراد الـحادثة لزم أنّ لـها أوّلًا؛ لـخلوّ الأزل علـى هذا الفرض عن جميعها، وهو الـمطلوب.

① قوله: (إبطال قيام ذلك الزائد بنفسه مع قوله: انتقاله) أي إبطال انتقاله، دليلهمـا: أنّه لو قام العـرض بنفسـه أو انتقـل لزم قلب حقيقته❶؛ لأنّ الـحركة مثلا حقيقتها: انتقال الـجوهر من حيّز لآخر، فلو قامت بنفسـها أو انتقلـت لـزم قلـب تلك الحقيقة وصيرورة العرض جوهرًا؛ إذ الانتقال والقيام بالنفس من خواصّ الأجرام.

② قوله: (إبطال كمونه وظهوره) لأنّ الكمون والظهور يؤدّيان إلـى اجتمـاع الضدّين وانتفـاء الصـفة النفسـيّة للشـيء وذلك لا يعقل، فلو وجد سكون الـجسم -مثلا- والـحركة كامنة فيه لزم اجتمـاع الضدّين، ووجود الـحركة بدون صفة نفسها وهي كون الـجسم منتقلًا بها إلى حيّز ثان، وأيضًا: الكمون والظهور عرضان، فإمّـا أن ينعـدم أحـدهما عنـد وجـود الآخر، فيلزم الـخصم ما فرّ منه من انعدام الأعراض، أو يكمن أحدهما عند ظهور الآخر بكمون وظهور آخـرين، فينتقـل الكلام إليهمـا، ويلزم التسلسل.

③ قوله: (إثبات استحالة عدم القديم) لأنّه لو انعدم لكان وجوده جائزًا لا واجبًا، والـجائز لا يكون إلّا مُـحدَثًا، فيكـون هذا القديم مُـحدَثًا، وهو تناقض❷.

④ قوله: (فمجموع الأصول التي ينبني عليها حدوث العالم سبعة) قيل: من أحصاها دخل الـجنّة؛ لأنّ العلـم بحـدوث العالـم -كمـا قال ابن أبي شريف- هو أصل جميع العلوم الإسلاميّة، وقانون الـحجج الإفحاميّة، ووجه الاحتيـاج إليهـا: أنّ الفلسفيّ القائل بقدم العالـم له أن يعترض علـى الصغرى❸ بأن يقول: لا نسلّم وجود زائد علـى الأجرام الـمعبّر عنه بالأعراض. سلّمنا وجود هذا الزائد، ولكن لا نسلّم حدوثه، لِـم لا يكون قبل طروّه علـى الـجِرم قائمًـا بنفسه❹؟... =

---

❶ والقول بانقلاب الـحقائق مـحال، فالعرض لا يصير جوهرًا، والـجوهر لا يصير عرضًا.

❷ والقاعدة أنّ (ما ثبت قدمه استحال عدمه).

❸ وهي: (أجرام العالَـم ملازمة للأعراض الـحادثة).

❹ أي يقول الفلسفيّ: لِـم تقول مثلا كانت الحركة معدومة ثمّ وجدت؟ أي أنّ العرض كان موجـودًا قائمًــا بنفسـه ثـمّ لـمّـا تحرّك الجسم قام هذا العرض القائم بنفسه بالـجِرم. فعليك أن تثبت أنّ هذا العرض ليس قائمًــا بنفسـه، بـل يكـون قائمًـا بالغير، حتّى أسلّم لك أنّ هذا العرض عندما يكون مفتقرًا للغير معنى ذلك أنّه لم يكن قديمًـا.

....

= أو انتقل له من جرم آخر؟ أو كان كامنًا فيه ثمّ ظهر❶؟ وهو في هذه الصور الثلاثة قديم؟ أو أنّ ذلك الزائد على الأجرام قديم، قام بالـجِرم ثمّ انعدم❷؟ سلّمنا حدوثه، لكن لا نسلّم أنّ الأجرام ملازمة لذلك الزائد، لم لا يجوز انفكاكها عنه❸؟ سلّمنا الصغرى❹، لكن لا نسلّم الكبرى القائلة: (وكلّ ملازم للأعراض الـحادثة حادث)؛ لأنّه لا يلزم ذلك إلّا لو كان أفراد ذلك الزائد الـحادث لها مبدأ❺، ونحن نوافق على حدوثها، لكن نقول: لا أوّل لها❻، فالفَلَك -مثلا- وإن لازمته حركات حادثة❼، لا يلزم حدوثه، إلّا لو كان لجملة تلك الحركات مبدأ، ليلزم من قدمه وجود الـمحال❽، وهو وجود الـجِرم عاريًا عن الحركة والسكون الـمستلزم لارتفاع النقيضين، أمّا لو كانت الحركات لا أوّل لها فلا يلزم أن يكون الفَلَك حادثًا، بل هو قديم ملازم لتلك الحوادث التي لا أوّل لها❾.

فالـمقدمة الصغرى تمامها متوقّف على إثبات ستّة مطالب، والكبرى تمامها متوقّف على مطلب واحد❿.

---

❶ يقول الفلسفيّ: من قال أن الحركة كانت كامنة ثم ظهرت؟ لـمّا كان الجِرم في مرحلة السكون كانت الحركة موجودة، لكنّها كانت كامنة في الجرم، ثمّ ظهرت، وعندما ظهرت الحركة كَمُن السكون، وهكذا ...

❷ يقول الفلسفيّ: سلّمنا أنّ هذا الزائد لا يقوم بنفسه، وسلّمنا أنّه لا ينتقل، وسلّمنا أنّه لا يَكْمُن ولا يظهر، لكن هو يأتي إلى الجرم، هذا القديم، هذا الفرد من الحركة، قديمة، تأتي إلى الجرم تقوم به، وتنعدم، ويقوم به عرض آخر، وهكذا ... فينعدم القديم، لا بد أن تثبت أنه حادث، أن تثبت وتفنّد انعدام القديم، لأن القديم لا ينعدم، فنحتاج إلى إثباتات.

❸ يقول الفلسفيّ: أثبت أنّ الـجِرم لا ينفكّ عن الحركة والسكون.

❹ وهي: (أجرام العالَـم ملازمة للأعراض الـحادثة).

❺ أي لو كانت أفراد الحركة لها بداية، حتّى نقول: كلّ ملازم الـحادث حادث. يقول الفلسفيّ: لم لا يجوز أن تتسلسل إلى ما لا نهاية؟

❻ يقول الفلسفيّ: كون أنّك أثبتّ وجود العرَض، وكون أنّك أثبتّ أنّ هذه الأعراض حادثة، وكون أنّك أثبتّ أنّ الأعراض لا تنفكّ عن الـحادثة، لكن هذا كلّه لا يؤدّي إلى القول بأنّ الأجرام حادثة؛ لأنّ أفراد ذلك الـحادث ليس لها بداية، بل توجد حوادث لا أوّل لها. وهذا لا يؤدّي إلى إثبات الكبرى، وهو أنّ كلّ ملازم الحادث حادث؛ لأنّه يكون هذا الـجِرم الـملازم للا أوّل له كذلك لا أوّل له، وبهذا ثبت قدم العالَـم.

❼ كالحركة والسكون.

❽ هنا الـمتكلّمون هم من يُلزمون الفلاسفة بالـمحال.

❾ فيلزم المتكلمين أن يثبتوا بطلان حوادث لا أول لها.

❿ وهو امتناع حوادث لا أوّل لها.

والـحاصل أنّ دليل وجوده تعالـى: حدوث العالـم، ودليل حدوث العالـم: ملازمته للأعراض الـحادثة، فهـو -أي دليل حدوث العالـم- من باب الاستدلال بحدوث أحد الـمتلازمين -وهـو الأعـراض- علـى حـدوث الآخـر -وهـو الأجرام-، ويتوقّف حدوث العالـم علـى سبعة مطالب -كمـا تقدّم-. انظر شرح الـحفصيّ الـمرّاكشيّ علـى صـغرى الشيخ السنوسيّ، فقد بيّن ذلك وبسط فيه القول بقدر الـمقام.

قلت: وقد كنت لفّقت فـي ذلك أبياتًا لتحفظ هذه الـمطالب، وإن كنت لا أحسن، وهي هذه:

وُجُـــودُ مَوْلَانَـــا لَـــهُ دَلِيـــلُ ... حُـــدُوثُ هَـــذَا الْعَالَـــمِ الْـحَفِيـــلُ

ثُـــمَّ حُـــدُوثُ عَالَـــمٍ دَلِيلُـــهُ ... تَـــلَازُمُ الْعَـــرَضِ ذَا تَفْصِـــيلُهُ

وَهْـــوَ آئِـــلٌ لِلاسْـــتِدْلَالِ ... بِالْـمُتَلَازِمَيْـــنِ لَا تُبَـــالِ

فَيَتَوَقَّـــفُ حُـــدُوثُ الْعَالَـــمِ ... عَلَـــى ثُبُـــوتِ عَـــرَضٍ مُـــلَازِمِ

ثُـــمّ حُـــدُوثُ الْعَـــرَضِ اعْلَمَنْـــهُ ... وَعَـــدَمُ انْفِكَـــاكِ جِـــرْمٍ عَنْـــهُ

ثُـــمّ اسْـــتِحَالَةُ حَـــوَادِثَ فَقُـــلْ ... لَا أَوَّلَ لَـــهَا فَجِـــدْ لَا تَـــمَلّ

وَالثَّـــانِ مِنْهَـــا مُتَوَقِّـــفٌ عَلَـــى ... أَرْبَعَـــةٍ مِـــنَ الْأُصُـــولِ مُسْـــجَلَا

إِبْطَـــالُ كَـــوْنِ عَـــرْضٍ يَقُـــومْ ... بِنَفْسِـــهِ حَقِيقَـــةً لَا تَلُـــومْ

ثُـــمّ انْتِقَـــالًا وَكُمُونًـــا أَبْطِـــلَا ... وَعَـــدَمُ الْقَـــدِيمِ سَـــبْعٌ تُـجْتَلَـــى

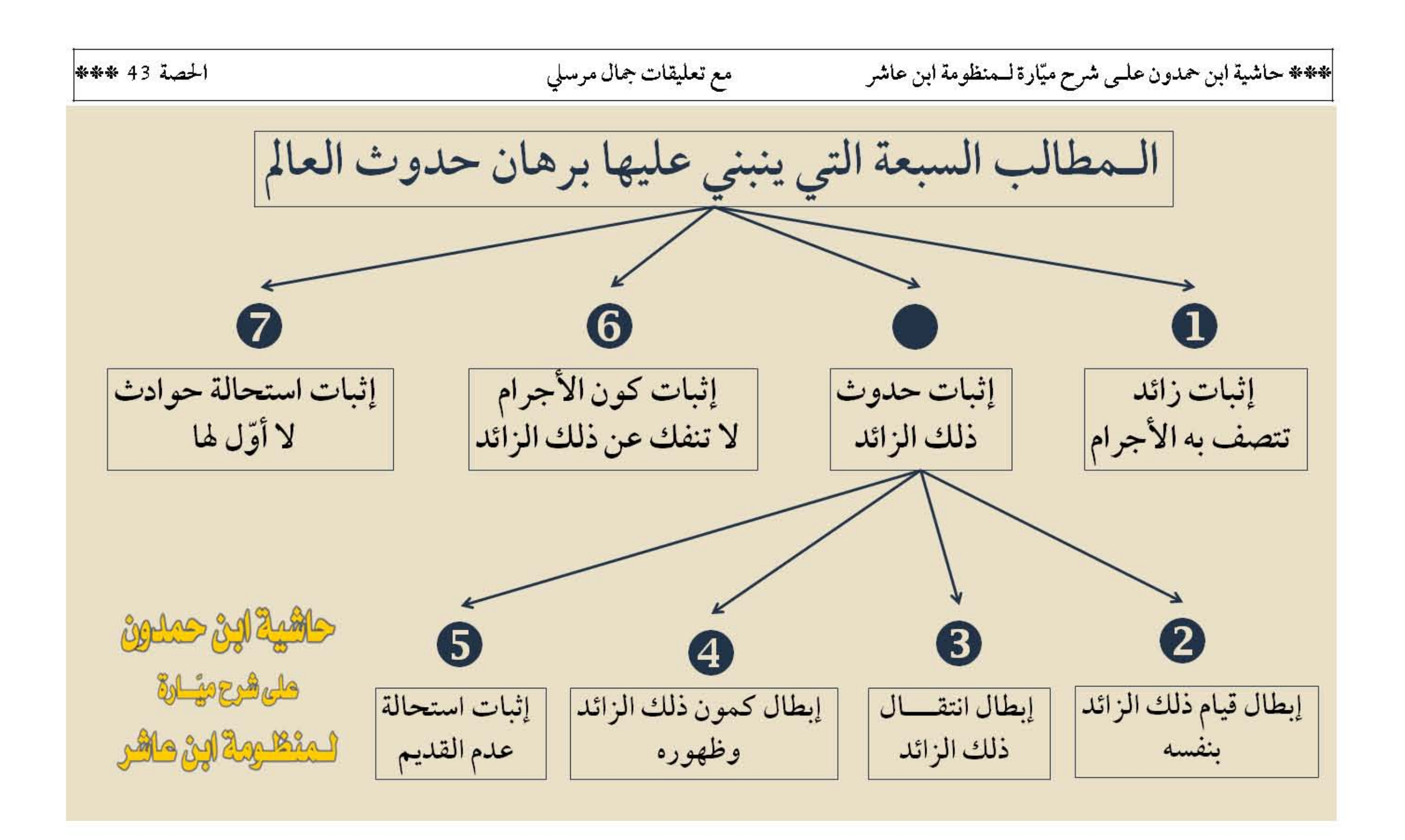
و(الـحفيل) فـي آخر البيت الأوّل بالرفع علـى القطع. وقولنا: (وهو) أي دليل حدوث العالـم، وقولنا: (بالـمتلازمين) هو علـى حذف مضافين ومتعلّق، أي: بحدوث أحد الـمتلازمين علـى حدوث الآخر①.

---

① قوله: (وقد كنت لفقت) الخ، لفّقها الشيخ القصّار في بيت واحد فقال:

زَيْـــدٌ مَ قَـــامَ مَـــا انْتَقَـــلْ مَـــا كَمُنَـــا ... مَـــا انْفَـــكَّ لَا عُـــدْمَ قَـــدِيمٍ لَاحَنَـــا

فقوله: (زيد) يشير لإثبات زائد على الأجرام، وقوله: (م قام) بحذف ألف ما النافية، وقـام: فعـل مـاض، يعنـي بـه قيـام العرض بنفسه، وقوله: (ما انتقل) بإسكان اللام للوزن، يعني به نفي انتقال العرض، وقوله: (ما كمنا) يعني به نفي كمـون العرض وظهوره، فاكتفى بأحد المتقابلين وهو الكمون عن الآخر وهو الظهور، وقوله: (ما انفك) يعني به إثبـات ملازمـة الأجرام للأعراض، وقوله: (لا عدم) بلا النافية، وعدم بضم العين وسكون الدال اسـمها والخـبر محـذوف تقـديره ثابـت، وقوله: (لا حنا) (لا) نافية، و(حنا) مقتطعة من استحالة حوادث لا أوّل لـها، ورمز بالـحاء الـمهملة لـها.


الـمطالب السبعة التي ينبني عليها برهان حدوث العالم
1
إثبات زائد تتصف به الأجرام
إثبات حدوث ذلك الزائد
6
إثبات كون الأجرام لا تنفك عن ذلك الزائد
7
إثبات استحالة حوادث لا أوّل لها
2
إبطال قيام ذلك الزائد بنفسه
3
إبطال انتقـــال ذلك الزائد
4
إبطال كمون ذلك الزائد وظهوره
5
إثبات استحالة عدم القديم
حاشية ابن حمدون
على شرح ميّـارة
لـمنظومة ابن عاشر